الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
8 April 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرون

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد ياريمنكو (نائب الرئيس) ..... (أوكرانيا)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18249 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد براون (لكسمبرغ)، تولى السيد ياريمنكو (أوكرانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/74/40 و A/74/44 و A/74/48 و A/74/55 و A/74/56 و A/74/146 و A/74/148 و A/74/228 و A/74/233 و A/74/254 و A/74/256)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/74/147 و A/74/159 و A/74/160 و A/74/161 و A/74/163 و A/74/164 و A/74/165 و A/74/167 و A/74/174 و A/74/176 و A/74/178 و A/74/179 و A/74/181 و A/74/183 و A/74/185 و A/74/186 و A/74/189 و A/74/190 و A/74/191 و A/74/197 و A/74/198 و A/74/212 و A/74/213 و A/74/215 و A/74/226 و A/74/227 و A/74/229 و A/74/243 و A/74/245 و A/74/255 و A/74/261 و A/74/262 و A/74/270 و A/74/271 و A/74/277 و A/74/285 و A/74/314 و A/74/318 و A/74/335 و A/74/349 و A/74/351 و A/74/358 و A/74/460 و A/74/480 و A/74/493)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/74/166 و A/74/188 و A/74/196 و A/74/268 و A/74/273 و A/74/275 و A/74/276 و A/74/278 و A/74/303 و A/74/311 و A/74/342 و A/74/507)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/74/36)

1 - **السيد باشارو** (رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قدم تقريرا شفويا عن عمل اللجنة، فقال إن هناك الآن 180 طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و 96 طرفا في البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وذكر في هذا الصدد، أن التوجيه التقني المقدم إلى الدول من برنامج بناء القدرات لهيئات المعاهدات التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كان له أثر إيجابي على التصديقات، وعلى تقديم التقارير، وإجراء حوارات بناءة مع اللجنة.

2 - وأضاف قائلا إن هناك 47 تقريرا من التقارير الأولية أو الدورية التي تنتظر الاستعراض من جانب اللجنة. وبغية خفض عدد التقارير الأولية التي تنتظر الاستعراض، قررت اللجنة أن تعطي الأولوية مؤقتا لاستعراض التقارير الأولية، مع القيام في الوقت نفسه بمواصلة اعتماد قوائم المسائل المحالة قبل تقديم التقرير وبإبقاء استعراض التقارير الدورية في أدنى حد ممكن. وسيجري تقييم هذه السياسة في كل دورة من الدورات المقبلة حتى تتاح لكل دولة طرف فرصة إجراء حوار مفتوح وبناء مع اللجنة، في أقرب وقت ممكن بعد التصديق، وذلك لتحسين فهم نموذج الإعاقة من منظور حقوق الإنسان وتحسين الامتثال للاتفاقية.

3 - وأبدى قلقه إزاء إبقاء عدة دول أطراف نظرت اللجنة في تقاريرها على تحفظات أو إعلانات تفسيرية أبدتها أو أصدرتها هذه الدول بشأن الاتفاقية وتتعارض، في رأي اللجنة، مع أهداف الاتفاقية ومقاصدها. وأكد أنه ينبغي للدول الأطراف أن تستعرض باستمرار التحفظات والإعلانات التفسيرية بهدف سحبها، لكي يتسنى توسيع نطاق الحقوق في الحماية والضمانات المنصوص عليها في الاتفاقية.

4 - وفيما يتعلق بالملاحظات الختامية، قال إن تنفيذ الاتفاقية لا يزال يمثل تحديا، رغم التقدم المحرز نحو التصديق العالمي عليها. ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة في جميع مناطق العالم غير معترف بهم بوصفهم أشخاصا يتمتعون بجميع الحقوق. ولم تُبذَل جهود كافية لتنقيح أو لتعديل القوانين التي تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم أو تقيدها. وذكر أن اللجنة أصدرت توصيات محددة بشأن التدابير التشريعية والإدارية والتدابير الأخرى التي ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف.

5 - وأردف قائلا إن أحد الاستنتاجات المطردة التي جرى التوصل إليها بشأن البلدان المستعرضة خلال العام الماضي هو أن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والفتيات، وملتمسي اللجوء، واللاجئين، والمشردين داخليا، معرضون بشدة لخطر انتهاك حقوقهم، بما في ذلك عن طريق العنف وإساءة المعاملة. ففي كثير من الأحيان، لا يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة إبعاد أنفسهم عن هذه الحالات وكثيرا ما لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الدعم اللازم لتلبية احتياجاتهم اليومية وللحصول على الدعم المنقذ للحياة. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ

الدول الأطراف تدابير كافية لتحديد الأشخاص ذوي الإعاقة من بين الأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية. وأوضح أن عدم امتلاك وثائق هوية يمكن أن يتسبب في أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، منها الحرمان من الحصول على الخدمات. وقد أشارت اللجنة، في حوارها البناء وملاحظاتها الختامية، إلى أن المادة 11 المتعلقة بحالات الخطر والطوارئ الإنسانية والمادة 32 المتعلقة بالتعاون الدولي يمكن أن تكونا بمثابة خريطة طريق لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، وللحد من المخاطر على نحو شامل للجميع، والاستجابة في حالات الطوارئ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6 - وأشار إلى أن إحدى المسائل الأخرى التي تثير قلق اللجنة هي عدم وجود تدابير متسقة لجمع بيانات مصنفة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية. فتحسين البيانات أمر حاسم لتحديد وتحسين فهم الاختلافات في تجارب الأشخاص ذوي الإعاقة ولزيادة توضيح نطاق التحديات المتبقية لواضعي السياسات.

7 - واستطرد قائلا إن اللجنة تعاونت مع طائفة واسعة من الشركاء بشأن عدد من المبادرات، بما في ذلك الاجتماع مع لجان هيئات المعاهدات الأخرى لتبادل الآراء بشأن سبل الحد من الازدواجية وزيادة فعالية نظام هيئات المعاهدات. وخلال الاجتماع الحادي والثلاثين لرؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 24 إلى 28 حزيران/يونيه 2019، ركزت اللجنة على استعراض الجمعية العامة لنظام هيئات المعاهدات، المقرر إجراؤه في نيسان/أبريل 2020. وفي عام 2019، قبل انعقاد قمة العمل المناخي، أصدرت اللجنة بيانا مشتركا بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، بالاشتراك مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وكان عملها مع لجنة حقوق الطفل بمثابة تذكير بالحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لرصد الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لضمان مشاركة الأطفال في الحياة العامة والمجتمعية وضمان حقهم في الاستماع إليهم. وأعرب عن ترحيبه بالأنشطة الشاملة لمسائل الإعاقة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

8 - وتابع يقول إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتعاون، على وجه الخصوص، مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقررة الخاصة المعنية بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان، والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وفرقة العمل المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقد ساهمت اللجنة في الوثيقة الختامية التي صدرت في أيلول/سبتمبر 2019 عن مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة. وهي تواصل أيضا العمل على نطاق واسع مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعتمد على دعمها وخبرتها، كما تعتمد على جهود الرصد الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الوطنية المعنية بالمساواة.

9 - ومضى يقول إن اللجنة تستعرض بانتظام أساليب عملها لضمان مواءمتها مع هيئات المعاهدات الأخرى. وقد أنشئ فريق عامل جديد معني بأساليب العمل خلال آخر دورة للجنة بهدف تبادل الممارسات الجيدة. ونُفذت في الدورتين السابقتين سياسة جديدة بشأن تنظيم الوقت لزيادة فعالية الحوار وزيادة المشاركة فيه، وتحقيق الاستفادة القصوى من الوقت المتاح، والسماح بإجراء حوار أكثر تفاعلا وجدوى مع الدول الأطراف.

10 - وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، أعرب عن تقدير اللجنة، على وجه الخصوص، للجهود المبذولة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقال إن بعض جوانب إمكانية الوصول لا تزال تشكل تحدياً لعمل اللجنة، ومن التحديات أيضا توفير ترتيبات تيسيرية فردية لخبراء هيئات المعاهدات ذوي الإعاقة لضمان مشاركتهم مشاركة تامة وفعالة. ورأى أن استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي أُطلقت في حزيران/يونيه 2019، ستساعد على ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق المساواة لصالحهم. وأعرب عن استعداد اللجنة لتقديم تعليقات على مشاريع المذكرات الإرشادية التقنية لضمان اتساقها مع أهداف الاتفاقية ومقاصدها.

11 - وفيما يتعلق بالحالة المالية لهيئات المعاهدات، قال إن رؤساء تلك الهيئات تلقوا في 30 نيسان/أبريل 2019 رسالة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان تبلغهم فيها بأن الجمعية العامة قررت خفض الميزانية المخصصة لسفر الخبراء رفيعي المستوى بنسبة 25 في المائة. ونتيجة لذلك، نظرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تأجيل عقد دورات اللجان التي من المقرر أن تعقد دورة ثالثة. غير أنه بفضل جهود التعبئة التي بذلها العديد من أصحاب المصلحة، تم التوصل إلى حل مؤقت يسمح بالمضي قدما في تنظيم الدورات على النحو المخطط له.

وذكر أنه لو تأجلت هذه الدورات لترك ذلك أثرا على الاستعراضات المقررة لـ 32 دولة و 68 شكوى فردية. ومع أن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما كانت ستتضرر مباشرة، فإن هذا التأخير لو حدث لقوّض مصداقية المنظومة برمتها.

12 - وواصل كلامه قائلا إنه على الرغم من أن أعضاء اللجنة يقدرون كثيراً الالتزام القوي الذي أبداه كل من المفوضة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام تجاه نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فإنهم يرون أن مما يؤسف له أن تواجه منظومة الأمم المتحدة مشكلة سيولة خطيرة وأن تكون المنظمة عرضة لخطر عدم التمكن من تمويل الأنشطة المقررة تمويلا كاملا من ميزانيتها العادية. وحث الدول الأعضاء على أن تكفل توفير الموارد الكافية من أجل الوفاء بمسؤوليات هذه الدول الناشئة عن معاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها، كما حثها على أن تستجيب بطريقة إيجابية للتوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام عن حالة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان (A/73/309)، والتي أشارت إلى الحاجة إلى موارد إضافية.

13 - وأعقب ذلك بالقول إن اللجنة زادت من إنتاجيتها وهي على استعداد للنظر في المزيد من القضايا خلال الدورات بغية معالجة الأعمال المتراكمة لديها. وتعمل أمانة اللجنة بقدرات محدودة لدعم اللجنة في الاضطلاع بولايتها. وبالنسبة لفترة السنتين 2018-2019، مُنحت اللجنة وقتا إضافيا لعقد الاجتماعات لمعالجة التقارير الأولية والبلاغات الفردية التي لم يُنظر فيها بعد. ومنذ عام 2014، ارتفع الوقت الذي تستغرقه اجتماعاتها من أسبوعين إلى 10 أسابيع في السنة، ولكن دون أن تُخصَّص لها موارد بشرية إضافية. ولذلك، فإنها تدعو إلى زيادة الملاك الوظيفي لأمانتها. ورأى أن توفير وقت إضافي لعقد الاجتماعات ينبغي أن يقترن بتوفير الموارد اللازمة لضمان إمكانية الوصول ولتوفير ترتيبات تيسيرية فردية.

14 - وختم كلامه بالقول إن اللجنة تعتزم، خلال دورتها المقبلة المقرر عقدها في جنيف في آذار/مارس 2020، عقدَ اجتماع غير رسمي مع الدول الأطراف. وسيكون ذلك الاجتماع ثاني اجتماع من هذا النوع على الإطلاق تعقده اللجنة، وقد عُقد الاجتماع الأول في عام 2013.

15 - **السيدة يامازاكي** (اليابان): قالت إن بلدها يعتبر الرياضة أداة فعالة لتشجيع قيام مجتمع شامل للجميع، وهو يشجع ممارسة الأنشطة الرياضية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن أملها في أن تساعد دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين لعام 2020، التي ستستضيفها اليابان في طوكيو، على كسر الحواجز التي تحول في كل مكان دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وطلبت إلى رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يقدم آراءه بشأن دور الرياضة في تحقيق مجتمع شامل للجميع.

16 - **السيدة الكواري** (قطر): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولقضايا الإعاقة على الصعيدين الوطني والدولي. وكانت قطر من بين أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2008. ومنذ ذلك الحين، اتخذت حكومة قطر العديد من التدابير التشريعية والتنفيذية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحماية القانونية، والضمان الاجتماعي، والسكن، والعمل، والرعاية الصحية، والتعليم الشامل للجميع، والإدماج في جميع مجالات الحياة. وقد أدت هذه التدابير في مجملها إلى تحسّن كبير في وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلد.

17 - وأضافت قائلة إن المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي بادرت، إدراكا منها لأهمية التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الإعاقة والتنمية من المقرر أن يُعقَد في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وستحضر المؤتمرَ نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورؤساء مختلف هيئات الأمم المتحدة، وممثلو منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، من ضمن شخصيات أخرى. وسيحدد الإعلان المقرر اعتماده خلال المؤتمر خريطةَ طريق تدعم التنفيذ الفعال لكل من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة بطريقة تعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

18 - **السيد رويجين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي هو المنظمة الدولية الوحيدة التي هي طرف في الاتفاقية. وأعرب، على وجه الخصوص، عن تقديره للعمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ المادة 9 من الاتفاقية، وهو ما جرى تسليط الضوء عليه في تقرير الأمين العام عن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وحالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري (A/74/146). وأضاف أنه يلزم ترجمة مفهوم إمكانية الوصول إلى تدابير عملية لسد الثغرات ولضمان أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من العيش باستقلالية ومن المشاركة في المجتمع على قدم المساواة. وأشار إلى توصية الرئيس التي تدعو الدول إلى إنشاء آليات لإجراء استعراض شامل للقوانين والسياسات المتعلقة بإمكانية الوصول، وطلب إلى

الرئيس أن يورد أمثلة جيدة على هذه الآليات. ورحب بالتقدم المحرز نحو تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، التي تتضمن إطارا للمساءلة يمكّن من رصد التقدم المحرز والتصدي للتحديات المتصلة بإمكانية الوصول. ووجه سؤالا إلى الرئيس عن أجزاء الاستراتيجية التي تعتبر الأكثر أهمية لتحسين حق الأشخاص ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول.

19 - **السيد لوير** (لكسمبرغ): قال إن بلده لكسمبرغ اتخذ، منذ قيام اللجنة باستعراض تقريره في آب/أغسطس 2017، عدةَ تدابير لتحسين حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أُقر قانون يعترف رسمياً بلغة الإشارة الألمانية ويمنح الأفراد حق استخدامها في تفاعلهم مع الكيانات الحكومية، وحق تلقي التعليم بها، وحق بعض أفراد الأسرة في تلقي تدريب أساسي على استخدامها. وبغية تعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، تمت الموافقة في تموز/يوليه 2019 على خطة لتزويدهم بدعم شخصي في مجال العمالة. وقُدم إلى مجلس النواب مشروع قانون بشأن ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع الأماكن المفتوحة لعامة الجمهور. وبموجب مشروع القانون، سيجري توسيع نطاق متطلبات توفير إمكانية الوصول بحيث يشمل الأماكن العامة التي تندرج ضمن كيانات القطاع الخاص، ويمكن أن تواجه هذه الكيانات عقوبات إذا لم تمتثل لمتطلبات إمكانية الوصول.

20 - وأضاف قائلا إن العمل على وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ الاتفاقية للفترة 2019-2024 على وشك الاكتمال. وفي عام 2018، نظمت وزارة شؤون الأسرة والإدماج وشؤون المنطقة الكبرى عدداً من الأفرقة العاملة الشاملة التي جمعت بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأفراد العاملين على المسائل ذات الصلة، وذلك من أجل فهم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أفضل واقتراح تدابير ملموسة لتحسين ظروفهم المعيشية. ووجه سؤالا إلى الرئيس عن أفضل نهج يمكن اتباعه لإشراك الأطفال ذوي الإعاقة في عملية اتخاذ القرارات التي تهمهم.

21 - **السيد أخيغبي** (نيجيريا): قال إن نيجيريا اعتمدت، في كانون الثاني/يناير 2019، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكر أن حكومة بلده تتعهد بدعم اللجنة وهيئات المعاهدات الأخرى وستواصل الوفاء بجميع التزاماتها في هذا الصدد، ولا سيما التزاماتها المالية.

22 - **السيد ريد** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده أحرزت تقدما في تنفيذ الاتفاقية من خلال إنفاذ الشرط الذي يلزم منظمات القطاع العام بجعل خدماتها العامة عبر الإنترنت ميسرة الوصول، ومن خلال الاستثمار في زيادة إمكانية الوصول في جميع وسائط النقل. وأحرزت الحكومة تقدما كبيرا فيما يتعلق بـ 968 التزاما من الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة لعام 2018، الذي استضافته بالاشتراك مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة ومع حكومة كينيا. وسأل الرئيسَ عما يمكن أن تفعله الدول من عمل إضافي لتعزيز استخدام مبادئ التصميم العام والمعايير الدولية المتعلقة بإمكانية الوصول في تصميم المنتجات والخدمات.

23 - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها فخور بتفاوضه وتصويته لصالح قرار مجلس الأمن 2475 (2019) بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. ويمثل هذا القرار الرائد خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق الأمم المتحدة. وقد أيدت الولايات المتحدة، في الربع الثاني من عام 2019، ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، الذي يضع خطة عالمية لجعل الأنشطة الإنسانية أكثر تلبية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وشارك وفد بلدها بنشاط في مبادرتين لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء الأمم المتحدة هما: مجموعة الأصدقاء المعنية بالإعاقة، واللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وذكرت أن الوفد يتمتع بوعي مباشر بالتحديات المتصلة بإمكانية الوصول في مقر الأمم المتحدة.

24 - وأعربت عن ترحيب الولايات المتحدة ببدء تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وقالت إن وفد بلدها عضو نشط في اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، التي وضعت، في حزيران/يونيه 2019، توصيات لزيادة إمكانية الوصول في المقر. وأعربت عن سرور وفد بلدها أيضا بإدراج الأحكام المتعلقة بإتاحة أماكن جلوس يسهل الوصول إليها لذوي الإعاقة في قرار الجمعية العامة 341/73 بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2019، والذي يسمح، عند الحاجة، بتغيير أماكن جلوس الوفود إلى أماكن يسهل الوصول إليها.

25 - **السيدة شو دايتشو** (الصين): قالت إنه بالنظر إلى وجود 85 مليون شخص ذي إعاقة في الصين، فإن الحكومة تولي أهمية كبرى لتعزيز وحماية حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي وقت سابق من عام 2019، أصدرت الحكومة كتابا أبيض تناولت فيه بالتفصيل التدابير المتخذة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،

فضلاً عن السياسات التي تعتزم تنفيذها في المستقبل. وذكرت أن الصين تعتزم، في إطار تحقيق هدفها المتمثل في بناء مجتمع ينعم بالرخاء المعتدل بحلول عام 2020، أن تضمن عدم تخلف أي شخص ذي إعاقة عن الركب. وأضافت أن الصين قد وفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية. وقد أُدرجت الإجراءات الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطتها الشاملة الموضوعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مختلف الآليات الدولية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسألت عما إذا كان من المعتزم تنظيم أية أعمال أو أية أنشطة متعلقة بحماية حقوق النساء ذوات الإعاقة، في إطار مجموعة المناسبات التي تعتزم الأمم المتحدة تنظيمها احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

26 - **السيد باشارو** (رئيس اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) قال، في معرض رده على التعليقات والأسئلة، إن اللجنة تقدر الجهود التي تبذلها اليابان، في إطار تحضيرها لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين لعام 2020، لضمان أن تكون مرافقها الرياضية مهيأة بشكل كامل لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن استعداد اللجنة لتقديم الدعم بأي طريقة تعتبرها اليابان مفيدة. ورأى أن من شأن المؤتمر الذي تنظمه قطر في الدوحة والإعلان الصادر عنه أن يعززا بالتأكيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن العمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فيما يتعلق بالمادة 9 من الاتفاقية جدير بالتنويه، بالنظر إلى أن مسألة إمكانية الوصول هي العمود الفقري للاتفاقية؛ فإمكانية الوصول والإدماج أمران متكاملان، وكلاهما حيوي بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

27 - وأضاف قائلا إن من المهم جدا إشراك الأطفال ذوي الإعاقة في عملية اتخاذ القرارات التي تمسهم. وتوجد لدى العديد من الدول الأطراف برلمانات للأطفال، ومن المهم وضع القرارات التي يتخذها الأطفال موضع التنفيذ. وينبغي اتباع مبادئ التصميم العام في جميع جوانب الحياة لكفالة أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة. ومن المهم جدا أيضا كسر الحواجز التي تحول دون استخدام وسائل النقل والمواقع الشبكية. وأشار إلى أنه كثيرا ما يُنسى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقدرون على مغادرة مناطق النزاع؛ ولذلك، فإن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمعالجة هذه المسألة جهود ضرورية. وذكر أن النساء ذوات الإعاقة سيجري إشراكهن بالكامل في الأنشطة التي ستُنظَّم في عام 2020 للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

28 - **السيدة ديفانداس أغيلار** (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إنها أجرت زيارات رسمية، خلال العام الماضي، إلى كندا والكويت والنرويج، وتلقت دعوات لزيارة بوتسوانا والصين في عام 2020. وقد كتبت تقريراً مواضيعياً عن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحرية والأمن، قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2019. وشارك مكتبها على نحو كامل في العملية التي أدت إلى اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. كما شارك مكتبها بنشاط في الفريق العامل المكلف بإجراء دراسة عالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، وكانت هي المسؤولة عن صياغة فصل متعلق بالمسألة الشاملة المتصلة بالأطفال المعوقين. وعمل مكتبها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتنظيم اجتماع للقضاة والخبراء بشأن تعزيز إمكانية لجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء؛ وعمل مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة على تشجيع زيادة التبادل بين حركة حقوق المرأة وحركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعمل مع الخبراء ومع ممثلي مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة على مواضيع تتعلق بأخلاقيات علم الأحياء.

29 - وعرضت تقريرها عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (A/74/186)، الذي ركزت فيه على كبار السن من ذوي الإعاقة، فقالت إن من المتوقع، بحلول عام 2050، أن يكون شخص واحد من بين كل أربعة أشخاص في أوروبا وأمريكا الشمالية في سن 65 سنة أو أكثر. ولا تقتصر شيخوخة السكان على البلدان المرتفعة الدخل، بل تحدث في الواقع بوتيرة أسرع بكثير في البلدان المنخفضة الدخل. ولذلك، فإن عدد كبار السن الذين يعيشون مع الإعاقة آخذ في الازدياد، على غرار التحديات المرتبطة بالممارسة الكاملة لحقوقهم. وعلاوة على ذلك، فإن تداخل الشيخوخة والإعاقة يؤدي إلى أشكال فريدة من نوعها من التمييز والضعف، بسبب القوالب النمطية التي تصور هؤلاء الأشخاص باعتبارهم عبئا وعاجزين. وذكرت أن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الأشخاص الذين يتم تشخيص إصابتهم بالخرف، كثيراً ما يتعرضون للحرمان مما كانوا يتمتعون به من استقلالية ومن أهلية قانونية، وللإيداع في المؤسسات، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، وإساءة المعاملة. وتُولَى لاحتياجاتهم أولوية دنيا في السياسات العامة ويتلقون خدمات أقل جودة، ولا سيما عندما تكون الموارد شحيحة. كما أنهم يتعرضون لتفسيرات متحاملة فيما يتعلق بالقواعد الرامية إلى حماية

الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، وهو ما يؤدي إلى حصولهم على دعم أقل مقارنة بمن هم أصغر منهم سنا، مما يؤثر سلبا على قدرتهم على العيش باستقلالية ويضطرهم إلى العيش في مرافق ضخمة. وتتضرر النساء بشكل خاص من هذه المشكلة، بسبب طول متوسط أعمارهن المتوقعة. وأكدت أنه ينبغي ألا يُنظر إلى كبار السن من ذوي الإعاقة بعد الآن على أنهم عبء على المجتمع، بل ينبغي النظر إليهم على أنهم أفراد يحق لهم ممارسة نفس الحقوق التي يمارسها أي فرد آخر من أفراد المجتمع.

30 - ولمواجهة هذه التحديات، حثت الدول على تعديل أطرها القانونية والسياسية للتركيز على حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن ذوي الإعاقة. وأردفت قائلة إنه يتعين تعميم مراعاة هذه الحقوق عبر سياسات وبرامج تركز على تقديم الخدمات، على وجه التحديد، لكبار السن أو للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك حتى لا يتعرض كبار السن من ذوي الإعاقة بعد الآن للإهمال بسبب ثغرات النظام. وينبغي للدول أيضا أن تحظر جميع أشكال التمييز المتصلة بالإعاقة أو بالسن، بما في ذلك أشكال التمييز التي تقيد أو تعرقل تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية التي يحتاج إليها كبار السن من ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، من اللازم أن تكفل الدول وصول هؤلاء الأشخاص فعليا إلى مجموعة كاملة من الخدمات وآليات الدعم، بسبل منها تقديم المساعدة الفردية، والدعم في اتخاذ القرارات، والمساعدة على التنقل، والتكنولوجيات المساعِدة، والرعاية الملطفة، وخدمات الرعاية الدائمة. ورأت أن من المهم تقديم هذا الدعم داخل المجتمع المحلي مع التركيز على حقوق الإنسان، بحيث تتوفر لكبار السن من ذوي الإعاقة خيارات وبحيث يتحكمون دائما في الخدمات التي يتلقونها. وشددت على أنه لا ينبغي أن يُضطر أي من كبار السن ذوي الإعاقة إلى الانتقال إلى إحدى المؤسسات لتلقي خدمات الدعم. وذكرت أخيرا أنه يجب على الدول أن تعتمد، بصورة عاجلة، تدابير لتوفير إمكانية اللجوء الفعال إلى القضاء، وأن تضع نظما للرصد لحماية كبار السن من ذوي الإعاقة من جميع أشكال الاستغلال والعنف وإساءة المعاملة في كل من القطاعين العام والخاص.

31 - واختتمت كلامها بالقول إنه على الرغم من أن المسائل المتصلة بالشيخوخة والمسائل المتصلة بالإعاقة لا تزال تحظى بالاهتمام في المحافل الوطنية والدولية، فإن المشاكل الناشئة عن تداخل الشيخوخة والإعاقة تظل بعيدة عن الأنظار أو تُعالَج من منظور طبي عفا عليه الزمن.

32 - **السيد شيتينو** (إيطاليا): قال إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ما فتئت تحتل مركز الصدارة في السياسة الخارجية لبلده في مجال حقوق الإنسان، ويدافع بلده عن هذه المسألة خلال فترة عضويته في مجلس حقوق الإنسان في الفترة 2019-2021. ويستند النهج القائم على حقوق الإنسان في إيطاليا إلى ركائز الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأنشطة، وتوليهم بالكامل لزمام المبادرة فيما يتصل بأي قرارات تتعلق بهم، ومشاركتهم فيها. وذكر أن الحكومة تتعاون، تحقيقا لهذا الغرض، مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني وتستفيد بصورة كاملة من خبراتها من خلال مرصد وطني لحالة الأشخاص ذوي الإعاقة عُهدت إليه مهمة تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى الفرع الذي يتناول الوصم من تقرير المقررة الخاصة، فذكر أنه يمثل مسألة تكرس لها إيطاليا اهتماما وموارد متزايدين. وسأل عن الخطوات الملموسة التي يمكن أن تتخذها الدول للحد من الوصم الذي يتعرض له كبار السن من ذوي الإعاقة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والذهنية.

33 - **السيد لافال ميرشان** (إسبانيا): قال إن استراتيجية بلده بشأن الإعاقة للفترة 2014-2020 تشمل وضع برامج للكشف المبكر عن تدهور الملكات الذهنية ولتشخيصه. وقد نفذت إسبانيا أيضا برامج لتوعية المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ولبناء قدراتهم على تلبية الاحتياجات الصحية المحددة لكبار السن من ذوي الإعاقة. ويتعاون البلد بنشاط مع منظمة الصحة العالمية، في إطار الشبكة العالمية للمدن والمجتمعات الصديقة للمسنين، من أجل تعزيز إدماج هدف تحسين حياة كبار السن في التخطيط الحضري.

34 - **السيدة ماكدويل** (نيوزيلندا): قالت إنه بالنظر إلى التنبؤات تشير إلى أن 25 في المائة من سكان بلدها سيكونون ممن تزيد أعمارهم عن 65 سنة بحلول عام 2056، وسيصبح هذا الهيكل السكاني القاعدة الجديدة، من الضروري التطلع إلى المستقبل لمعالجة أسباب التمييز ضد كبار السن وأسباب إقصائهم الاجتماعي. وسألت المقررة الخاصة عن الأمر الذي يشكل في رأيها أكبر عائق أمام التصدي للتصورات والأعراف السلبية التي تضع كبار السن ذوي الإعاقة في وضع مجحف.

35 - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يرحب بتركيز المقررة الخاصة على الضعف الشديد الذي يواجهه كبار السن من ذوي الإعاقة والمبادئ التوجيهية للدول من أجل المعالجة الفعالة

للمسائل التي توجد عند نقاط تداخل الشيخوخة والإعاقة. ورحب بتحليل المقررة الخاصة للنتائج المترتبة على عدم وجود صك قانوني دولي شامل لتعزيز كرامة كبار السن وحمايتها. وتساءل عما تعتبره المقررة الخاصة أكثر العقبات ديمومة التي تَحول دون تجاوز القوالب النمطية التي تُصوِّر الإعاقة كنتيجة طبيعية للشيخوخة، وعن العقبات التي ينبغي للدول أن تعطيها الأولوية باعتبارها أكثر العقبات إلحاحا.

36 - **السيد عبد الرحمن** (إندونيسيا): قال إن التزام بلده بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتجسد في قانونه رقم 8 لعام 2016، الذي وضع إطار عمل بشأن الإعاقة في إطار استراتيجية التخطيط الإنمائي الوطني وأنشأ لجنة وطنية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن الحكومة طبقت أيضا معايير للحد الأدنى من الخدمات والعمليات والإجراءات تتماشى مع المعايير العالمية لتصميم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. كما أنشأت آلية لرصد مقدمي الخدمات العامة وتقييمهم. وقال إن أهمية كبيرة تولى لضمان مشاركة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة في العملية السياسية. وأخيرا، أفاد بأن إندونيسيا أنشأت آلية للتأمين الاجتماعي تكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الطبية والخدمات المساعِدة.

37 - **السيد دي سوزا مونتَيرو** (البرازيل): قال إن الاتفاقية هي أشمل صك معياري بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي بمثابة أساس لقانون الإدماج في بلده، الذي سُنّ في عام 2016. ومع تقدم سكان العالم في السن بوتيرة سريعة، ستحتاج البلدان بصورة متزايدة إلى وضع استراتيجيات وطنية لتوفير خدمات محدَّدة الأهداف لكبار السن من ذوي الإعاقة. وأحاط علما بالوصف الذي قدمته المقررة الخاصة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والعيش المستقل، فضلا عن توصياتها بشأن سُبُل ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما كبار السن، بطريقة غير تمييزية. وسأل عن الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لمعالجة مسألة حماية كبار السن من ذوي الإعاقة على نحو أفضل نظرا لعدم وجود معايير دولية لهذا الغرض.

38 - **السيدة فاغنر** (سويسرا): قالت إن بلدها شدد على التدابير الرامية إلى تعزيز استقلال كبار السن من ذوي الإعاقة ومشاركتهم، بما في ذلك من خلال برنامج يدعم مشاركتهم الاجتماعية ويسمح لهم باختيار كيف يرغبون في العيش وأين ومع من. وأضافت أن مثل هذه البرامج تُحسِّن حالة كبار السن من ذوي الإعاقة وتسلط الضوء على احتياجاتهم وإسهاماتهم في المجتمع على حد سواء. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن توضح بالتفصيل ما يمكن أن يسمح لكبار السن من ذوي الإعاقة بالمشاركة بفعالية في المجتمع باستقلال كامل وعلى قدم المساواة، وما يمكن أن تقوم به المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لتوجيه الانتباه إلى احتياجات كبار السن من ذوي الإعاقة.

39 - **السيد تانر** (فنلندا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان بحر البلطيق (إستونيا وآيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج)، فقال إن من المهم تعميم التشريعات والسياسات والتدابير القائمة على حقوق الإنسان لحماية كبار السن من ذوي الإعاقة. وأردف قائلا إنه يمكن أن تساعد التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي كبارَ السن من ذوي الإعاقة مساعدة كبيرة، شريطة أن يسترشد تطويرها واستخدامها بنهج قائم على حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يجب وضع المعايير والعمليات التكنولوجية بتعاون وثيق مع جميع المعنيين من الأشخاص ومجموعات المستخدمين. وأضاف أن لهيئات معاهدات حقوق الإنسان دور هام في رصد إعمال حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وأنه يتعين على جميع كيانات الأمم المتحدة أن تراعي احتياجات كبار السن من ذوي الإعاقة من منظور قائم على الحقوق في جميع أعمالها. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها استخدام التكنولوجيات لضمان أن يعكس عملُ آليات حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات حقوقَ كبار السن من ذوي الإعاقة بشكل كامل.

40 - **السيد إليسوندو بيلدن** (المكسيك): قال إن حكومة بلده تتفق مع استنتاجات المقررة الخاصة التي مفادها أن الدول ملزمة بضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكبار السن من ذوي الإعاقة. وأضاف أن تداخل الشيخوخة والإعاقة يشكل عائقا كبيرا أمام ممارسة هؤلاء الأشخاص للحقوق الواجبة لهم. وسأل المقررةَ الخاصة عن تجاربها في مجال أفضل الممارسات لحماية الممارسة الفعلية لحقوق كبار السن من ذوي الإعاقة من منظور حقوق الإنسان.

41 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الطابع الشامل لعمل المقررة الخاصة أمر بالغ الأهمية لضمان إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن أكثر من 46 في المائة من كبار السن في العالم يعانون من الإعاقة، وبالتالي فإنهم يشكلون أغلبية بسيطة من بين الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن كبار السن من ذوي الإعاقة يواجهون حواجز متعددة تَحول دون ممارستهم لحقوقهم بسبب التمييز في نقاط تداخل الإعاقة والسن والتنقيص من قيمة الشخص بسبب

الإعاقة. ويؤدي الحرمان من الاستقلال والأهلية القانونية، وإضفاء الطابع المؤسسي، وإساءة المعاملة، والافتقار إلى الخدمات المجتمعية والحماية الاجتماعية، إلى جعل كبار السن من ذوي الإعاقة غير مرئيين من منظور الحكومات، ولا سيما أولئك الذين ينتمون أيضا إلى الأقليات الإثنية والعرقية. وأضافت أنه ينبغي للدول أن تستفيد استفادة كاملة من الموارد المتاحة، بسُبُل منها التعاون الدولي، لتعزيز الحقوق وإتاحة إمكانية الوصول. وسألت عما تعتبره المقررة الخاصة أنجع السُبُل الكفيلة بمكافحة القوالب النمطية المتعلقة بكبار السن من ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين ينتمون أيضا إلى الأقليات.

42 - **السيدة محمد** (ملديف): قالت إن حكومة ملديف قد شرعت في خطة عمل استراتيجية للفترة 2019-2023 تنص على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، وعلى حرية الوصول إلى الأجهزة المساعِدة والخدمات الإعلامية المكيَّفة مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى إنشاء مركز لإدارة الإعاقة وإعادة التأهيل. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن تقدم توصيات بشأن تعميم الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات الشاملة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

43 - **السيد رويجين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن ولاية المقررة الخاصة تشكل حافزا هاما لتحسين حالة حقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضاف أن من المهم أن تستعرض الدول قوانينها وأنظمتها وتستكملها وأن تتابع تنفيذ الالتزامات القائمة. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تشير إلى توصياتها التي ينبغي أن توليها الجهات الحكومية الأولوية في المستقبل القريب.

44 - **السيد تيرني** (أيرلندا): قال إن بلده صدَّق مؤخرا على الاتفاقية وأطلق استراتيجية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2017، عقب عملية تشاور شاملة. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تعلق أكثر على أشكال التمييز المتداخلة التي تواجهها المسنات من ذوات الإعاقة وعلى الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي والدول الأعضاء التصدي على نحو أفضل للصعوبات التي يواجهنها.

45 - **السيدة أوليفر** (أستراليا): قالت إن حكومة بلدها ترحب بمناقشة السُبُل الكفيلة بتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الشيخوخة، وهي تعمل على توفير نظام شامل لدعم الأستراليين من كبار السن. وأفادت بأن أحد العناصر الرئيسية في هذا النظام يتمثل في الخطة الوطنية للتأمين ضد العجز، التي استفاد منها أكثر من 300 000 شخص من ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن هذا النظام يضع الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم عمليات اتخاذ القرارات، مما يتيح لهم مزيدا من الخيارات وسُبُل التحكم في حياتهم، بما في ذلك ما يتعلق باختيار المكان الذي يعيشون فيه.

46 - وأردفت بقولها إنه بالإضافة إلى ذلك، وضع بلدها مجموعة من التدابير لدعم حقوق كبار السن، بُغية تحسين الصحة العقلية وخدمات الدعوة، وتوفير رعاية ملطفة أكثر شمولا في أماكن الرعاية في المؤسسات، وإجراء استثمارات محدَّدة الهدف لتلبية احتياجات المصابين بالخرف. وقالت إن الخطة الوطنية للتصدي لإساءة معاملة الأستراليين من كبار السن توفر إطارا للعمل المنسق في جميع الولايات القضائية في أستراليا، وذلك للحد من انتشار إساءة معاملة كبار السن، بمن فيهم كبار السن من ذوي الإعاقة، ومن حدة تلك الإساءة وآثارها.

47 - **السيد كامل** (الجزائر): قال إن بلده اعتمد في عام 2002 قانونا لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قبل اعتماد الاتفاقية في عام 2006 والتصديق عليها في عام 2009. وذكر أنه بالإضافة إلى الحماية العامة من التمييز المنصوص عليها في دستور البلد، ينص قانون العقوبات الجزائري على عقوبات أشد في الحالات التي يكون فيها الضحية من الأشخاص الذين يعانون من إعاقة بدنية أو عقلية. وأشار إلى أنه علاوة على ذلك، اتُّخِذ عدد من التدابير فيما يتعلق بالتدريب والتوظيف والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية لتعزيز الإدماج والمشاركة الكاملين للأشخاص ذوي الإعاقة.

48 - **السيد بارك** تشول - جو (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو مُجدٍ وفعال، لا بل أن يأخذوا زمام المبادرة، في المناقشات وعمليات اتخاذ القرارات التي تهمهم وفي تنفيذ السياسات الناتجة عن ذلك لضمان المراعاة التامة لاحتياجاتهم ومصالحهم. وأردف قائلا إنه بالإضافة إلى ذلك، تشكل التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة شرطا مسبقا أساسيا لتمتع هؤلاء الأشخاص تمتعا كاملا بحقوقهم في الصحة والتعليم والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والعامة والثقافية. وسأل المقررة الخاصة عن التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتحسين التسهيلات الخاصة بكبار السن من ذوي الإعاقة، ولا سيما إمكانية وصولهم إلى المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات.

49 - **السيدة رومينوفيتس** (بولندا): قالت إن وفد بلدها يلاحظ دور المساعَدة والخبرة الفنية اللتين قدمتهما المقررة الخاصة في العمل بشأن القرار المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، الذي قدمته بولندا والمملكة المتحدة، والذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع

في حزيران/يونيه 2019. وأضافت أن بولندا قد اعتمدت، في كانون الأول/ديسمبر 2018، استراتيجية شاملة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2019-2030، وذلك بهدف التنفيذ التام للاتفاقية والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والمهنية، مع التركيز على الركائز الرئيسية الأربع المتمثلة في الصحة والضمان الاجتماعي والتعليم والعمل. وأشارت إلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لكبار السن من ذوي الإعاقة وزيادة خطر تعرضهم للتمييز والوصم، وطلبت إلى المقررة الخاصة أن تعلق على أنجع السُبُل الكفيلة بضمان مشاركة كبار السن من ذوي الإعاقة مشاركةً مباشرةً في عمليات اتخاذ القرارات التي تهمهم، إلى جانب العمليات الديمقراطية القائمة مثل الانتخابات العامة والمبادرات التشريعية العامة.

50 - **السيد سابالا بورّاس** (كوستاريكا): قال إن بلده اعتمد قانونا في عام 2016 لضمان المساواة أمام القانون للأشخاص ذوي الإعاقة وبذل جهودا جبارة لضمان أن يكون للقانون أثر حقيقي. وسأل المقررة الخاصة عن عناصر الاتفاقية ذات الصلة بسد الثغرات في حماية كبار السن من ذوي الإعاقة، وعن العقبات المعيارية الرئيسية التي ترى أنها تَحول دون تحقيق المساواة أمام القانون بالنسبة لكبار السن من ذوي الإعاقة.

51 - **السيد رِيد** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده وضعت مجموعة طموحة من الإصلاحات لتوفير طائفة من خدمات الدعم لكبار السن، وفي إطارها نفذت برنامج 'تحدي الخرف لعام 2020'، بهدف تغيير نموذج رعاية المصابين بالخرف. وأضاف أن حكومة بلده حددت أيضا هدفا يتمثل في زيادة عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة بمقدار مليون شخص بحلول عام 2027. وأفاد أن وزارة التنمية الدولية قد نشرت استراتيجية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بُغية إشراكهم بصورة منهجية ومنتظمة في جميع أعمالها الإنمائية. وسأل المقررة الخاصة عن الكيفية التي يمكن بها تشجيع الدول على وضع برامج تتصدى للتصورات المجتمعية فيما يتعلق بالإعاقة والسن وتُغيِّر تلك التصورات.

52 - **السيدة شو** دايجو (الصين): قالت إن الإعاقة المتصلة بالسن حقيقة مشتركة في جميع أنحاء العالم؛ إذ يعيش في الصين 249 مليون من كبار السن و 85 مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن الصين تواجه المشاكل المتمثلة في العدد الكبير جدا من كبار السن، وتقدم السكان في العمر بوتيرة سريعة عموما، ومجتمع سيصبح مسنا قبل أن يصبح غنيا. وأفادت أن الحكومة قد اعتمدت سلسلة من التدابير لتعزيز الإدماج الاجتماعي والضمان الاجتماعي من أجل الترويج لمجتمع يهتم بكبار السن من ذوي الإعاقة. وذكرت أن الصين تستفيد من البحوث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي لاستحداث مبادرات ترمي إلى معالجة مسألة الإعاقة وفقدان الوظيفة بسبب السن. وأعربت عن استعداد الصين للعمل مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والبلدان الأخرى بشأن السُبُل الكفيلة بتعزيز احترام كبار السن من ذوي الإعاقة وإنهاء التمييز ضدهم. وطلبت إلى الممثلة الخاصة أن تقدم أمثلة على أفضل الممارسات في هذا المجال.

53 - **السيد بطال** (المغرب): قال إن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تواجه مشاكل كبيرة في مكافحة عدم المساواة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يعيشوا أيضا من الأرجح في ظل الفقر، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم وجود الهياكل الأساسية والتسهيلات المناسبة، فضلا عن العقبات المؤسسية. وأضاف أن الأشخاص ذوو الإعاقة يتأثرون بصفة خاصة بالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية؛ وتواجه النساء والفتيات تحديات أكبر من ذلك تتمثل في أشكال التمييز المتفاقمة. وقال إنه بدون الموارد اللازمة لإنشاء البُنى التحتية الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية، لن يتسنى الحد من الفقر وتعزيز المساواة. وسأل المقررة الخاصة عن آرائها بشأن أوجه عدم المساواة الناشئة عن نقص الموارد وأثرها على تنفيذ الاتفاقية في مختلف مناطق العالم.

54 - **السيدة ديفانداس آغيلار** (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن هناك خطرا كبيرا يتمثل في حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما كبار السن، من حقوقهم، وفي خفض الاستثمارات في ما يلبي احتياجاتهم، وذلك بسبب الفكرة الخاطئة التي مفادها بأن فقدان الوظيفة هو جزء طبيعي من مرحلة نهاية الحياة. وأضافت أن هذه المسألة هي مسألة رئيسية في تقريرها، وينبغي بذل كل ما يمكن من جهود لضمان تمتع كبار السن من ذوي الإعاقة بنفس الحقوق ونوعية الحياة التي يتمتع بها الآخرون. وأشارت إلى ضرورة إجراء تَحوُّل في التركيز، للابتعاد عن إيلاء الأولوية لمجرد التشخيص والعلاج الطبي للإعاقة، وهو تركيز ضيق للغاية ولا يراعي حقوق الإنسان. وقالت إنه ينبغي أن تركز تدابير الاستجابة على إزالة الحواجز المادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالمواقف. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام عاجل لمسألة النساء ذوات الإعاقة، نظرا إلى أن مآل حياتهن يكون دائما أسوأ مقارنة بالنساء والرجال من غير ذوي الإعاقة.

55 - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بالثغرات في حماية حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن من ذوي الإعاقة، فإن الدول الأعضاء هي التي تقرر ما إذا كان من الضروري توفير معايير أعلى من الحماية. وذكرت أن الحد الأدنى من حماية حقوق الإنسان ينبغي أن يكون هو المستوى الذي حددته الاتفاقية. ورأت أنه قد يكون من الضروري أيضا النظر مرة أخرى في تطبيق المواد 12 و 14 و 17 و 25 والنظر فيما إذا كان من الضروري تجاوز تلك المعايير.

56 - ومضت تقول إن الأشخاص ذوي الإعاقة قد استفادوا من توفير الخدمات المساعِدة لكبار السن، مما أوجد سوقا للمنتجات، وهو ما يَسَّر بدوره الحصول على تلك الخدمات وخفض أسعارها. غير أن هناك خطرا يتمثل في أن التكنولوجيات المساعِدة قد تؤدي إلى عُزلة كبار السن. وأكدت على ضرورة تحديد كيفية استخدامها دون القضاء على فرصة التفاعل بين البشر.

57 - وتابعت بقولها إن لمفهوم المشاركة دور أكثر أهمية في مكافحة الوصم والتمييز. وتحقيقا لهذه الغاية، شددت على ضرورة الربط بين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بصورة مباشرة؛ إذ ينبغي للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا في المناقشات المتعلقة بحقوق كبار السن ولكبار السن أن يشاركوا في المناقشات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أنه ينبغي عدم النظر إلى الشيخوخة والإعاقة على أنهما مشكلة أو تكلفة، بل على أنهما مظهر من مظاهر التنوع البشري. فما لم يحدث ذلك، ستظل المجتمعات تواجه شبح انخفاض فرص حصول كبار السن من ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية وزيادة الاهتمام بمرحلة نهاية الحياة والانتحار بمساعدة الغير.

58 - **السيدة غونساليس لوبيس** (السلفادور): تكلمت باسم مجموعة أصدقاء كبار السن، التي تضم الأرجنتين وإكوادور وإندونيسيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وتركيا وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والسلفادور وسلوفينيا وشيلي وغواتيمالا والفلبين وقطر وكولومبيا وكينيا وماليزيا والمكسيك وهندوراس، فقالت إن الإطار القانوني القائم ونظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان وآلياتها لا تكفي لحماية وتعزيز حقوق كبار السن وكرامتهم على نحو فعال وشامل. وأردفت قائلة إنه بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي توحيد حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن في صك محدَّد وعالمي وملزم قانونا إلى معالجة التشتت التنظيمي الحالي. ومن شأن هذا الصك أيضا أن يعزز رصد تلك الحقوق وممارستها، وأن يشجع السياسات الوطنية لتحديد مسؤوليات الدول على نحو أفضل.

59 - وواصلت كلامها قائلة إن أفضل طريقة لمعالجة الثغرات في الإطار القانوني الدولي لقانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن هي من خلال مناقشات مفتوحة وصريحة مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لسد هذه الثغرات. وأضافت أنه بغض النظر عن مستوى تنفيذ الترتيبات القائمة والمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، لا تزال هناك حاجة إلى وضع معايير دولية لحقوق الإنسان لحماية حقوق كبار السن.

60 - **السيدة كاري** (جزر البهاما): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إنه نظرا لنقص القدرات والخبرات الفنية، تواجه بلدان الجماعة الكاريبية بانتظام تحديات تتعلق بالوفاء بمسؤولياتها عن الإبلاغ عن معايير حقوق الإنسان وتطبيقها. وأردفت بقولها إن صون حقوق الإنسان والتمتع بها، بما في ذلك الحق في الحياة، يتعرضان للتقويض في جميع أنحاء المنطقة بسبب أثر تغير المناخ، الذي أدى إلى ظهور كوارث طبيعية مفاجئة وإلى تدهور بيئي بطيء الحدوث، وقد أسهم كلاهما في الركود الاجتماعي - الاقتصادي. وقالت إن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ لا تقتصر على منطقة البحر الكاريبي وينبغي أن تكون مسألة تثير قلقا بالغا في جميع أنحاء العالم.

61 - **السيد بوت** (باكستان): قال إن بلده يشعر بقلق خاص إزاء تزايد نطاق كراهية الأجانب والمشاعر المعادية للمسلمين التي تخلقها الأحزاب السياسية المتطرفة في منطقته وفي أماكن أخرى التي تستهدف عمدا الفئات الضعيفة من السكان. ففي منطقة جامو وكشمير التي تحتلها الهند، يواجه الشعب الكشميري حصارا خانقا وقطع الاتصالات منذ أكثر من شهرين ونصف الشهر. وذكر أنه على الرغم من المخاوف الكبيرة التي أثارتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام الدولية، لا يزال الشعب الكشميري محروما من حقوقه الإنسانية الأساسية، وهي حالة تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية.

62 - وأردف بقوله إنه لا بد من تجنب الكيل بمكيالين في عمل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ففي هذا الصدد، من المؤسف تماما أن تحظى بعض الحالات باهتمام بارز، في حين يتم تجاهل حالات أخرى هي بالقدر نفسه من الجسامة. وقال إنه ينبغي أن تركز عمليات النظر في بلد بعينه أو منطقة بعينها على حالات النزاع المسلح بصورة رئيسية؛ ففي مثل هذه الحالات تقع أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

63 - وأضاف أن باكستان قد أنشأت لجنة وطنية مستقلة قائمة بذاتها معنية بحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، ومُنحت سلطات واسعة النطاق. وعلى الرغم من أنه رحب بالمشاركة البنّاءة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فإنه شدد على أنه يجب عليهم أن يضطلعوا بواجباتهم باستقلال تام، في إطار ولاياتهم، على أساس الحياد والشفافية والتجنب الصارم للتسييس.

64 - **السيد دانغ** دينه كوي (فييت نام): قال إنه يلزم الاستعاضة عن المواجهة والفرض من الأعلى بالتعاون والتشاور من أجل معالجة التقدم الاجتماعي البطيء وغير المتكافئ واتساع نطاق عدم المساواة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2019، اعتمدت فييت نام أكثر من 80 في المائة من التوصيات المقدَّمة. واختتم بقوله إن فييت نام قد صدَّقت على اتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949 (رقم 98)، وشاركت مع بنغلاديش والفلبين في تقديم مشروعَي قرارين لمجلس حقوق الإنسان بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، مع التركيز على الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

65 - **السيد كاراسو** (كوستاريكا): تكلم أيضا باسم الأرجنتين وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وإكوادور وألبانيا وألمانيا وأوروغواي وأوكرانيا وأيرلندا وآيسلندا وإيطاليا وباراغواي والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنما وبولندا وبيرو وتشيكيا وتونس والجبل الأسود وجزر البهاما وجزر مارشال وجورجيا والدانمرك ورومانيا وساموا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا وشيلي والعراق وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهندوراس وهنغاريا وهولندا واليونان، فقال إن هذه الدول تؤيد بقوة نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، الذي ينبغي تعزيزه من خلال الأخذ بأساليب عمل أكثر تبسيطا واتساقا. وذكر أنها ترحب بالقرار الذي اتخذته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مؤخرا بالانتقال إلى جولة استعراض يمكن التنبؤ بها في عام 2020، للتحول من نموذج اختيار القبول لإجراء مبسط لتقديم التقارير إلى نموذج اختيار عدم القبول، ومواءمة أساليب عملها وقوائم المسائل مع أساليب عمل هيئات المعاهدات الأخرى. وقال إن لرؤساء هيئات المعاهدات دور حاسم في تعميم تنفيذ قرار الجمعية العامة 268/68 على نطاق النظام، وأن أحدث ورقة موقف قدمها رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان بشأن مستقبل نظام هيئات المعاهدات تطرح اقتراحات مثيرة للاهتمام في هذا الصدد.

66 - واستطرد قائلا إنه يلزم إيلاء اهتمام خاص للجدول الزمني لتقديم التقارير، بحيث تتوزع التزامات تقديم التقارير الواقعة على كل دولة بموجب كل معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان بالتساوي عبر الزمن، مما يسهل على الدول الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير وتنفيذ التوصيات. وأشار إلى ضرورة بذل الجهود لاستطلاع السُبُل الكفيلة بتعزيز الاتساق في تطبيق إجراءات البلاغات الفردية.

67 - وقال إن هناك قلقا عميقا إزاء الأعمال الانتقامية التي تطال الأفراد الذين يتعاونون مع هيئات المعاهدات. وشجع هيئات المعاهدات هذه ومكتب الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان على مواصلة الجهود للتصدي لهذه الأعمال الانتقامية. واختتم كلامه قائلا إن من الضروري في هذا الصدد التنفيذ المنسق للمبادئ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال الترهيب أو الانتقام (مبادئ سان خوسيه التوجيهية).

68 - **السيد إيرميدا كاستيّو** (نيكاراغوا): قال إنه فيما يتعلق بالأمن العام، وُصف بلده بأنه من أكثر البلدان أمنا في أمريكا اللاتينية وأكثرها أمنا في أمريكا الوسطى. ففي الفترة ما بين عامي 2009 و 2016، انخفضت مستويات الفقر العام والفقر المدقع من 42,5 في المائة إلى 24,9 في المائة ومن 14,6 في المائة إلى 6,9 في المائة، على التوالي. وقال إن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية انخفضت من 50,5 في المائة إلى 16 في المائة. وذكر أن برنامج نيكاراغوا للتغذية المدرسية الشاملة قد وُصف على أنه واحدة من أفضل أربع مبادرات للأمن الغذائي في العالم. وأفاد بأن نيكاراغوا تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث المساواة بين الجنسين.

69 - وأضاف أنه من غير المقبول أن تفرض بعض البلدان المتقدمة النمو من جانب واحد تدابير اقتصادية قسرية على بعض البلدان النامية، مما يعوق مكافحة الفقر والجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن رفض بلده تذرُّع بعض البلدان القوية على نحو انتقائي بحجج حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية أنانية.

70 - **السيدة بريتشارد** (كندا): قالت إن كندا تشعر بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأعمال الانتقامية ضد من يتعاون مع الأمم المتحدة لتوجيه الانتباه إلى

انتهاكات حقوق الإنسان. وأضافت أن بناء القدرات بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمداولات في المنتدى الحالي بشأن الاتجاهات الناشئة يشكلان سبيلين لصون الحيز المدني وحماية من يدافعون عن حقوق الإنسان. وقالت إنه يجب ألا يغيب عن بال المشاركين أن العمل الذي يُنجز في المنتدى الحالي يمكن، لا بل ينبغي، أن يكون له أثر حقيقي على حياة الممثَّلين هنا.

71 - **السيد ريبيرو روساريو** (كوبا): قال إنه ينبغي إيلاء مزيد من الأولوية والوضوح لحل مشاكل مثل الفقر المدقع والأمية وعدم القدرة على ممارسة الحقوق الأساسية في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتغذية. وقال إن كوبا تعارض جميع المبادرات التي تستهدف البلدان النامية بصورة انتقائية لأسباب سياسية، بما في ذلك الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة لاستهداف بعض البلدان بحجة انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وإن الولايات المتحدة، التي فرضت حظرا اقتصاديا على كوبا منذ ما يقرب من 60 عاما، هي في الواقع المنتهك الرئيسي لحقوق الإنسان في العالم. وذكر أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تمثل الأداة المناسبة لتناول حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة موضوعية وغير مُسيَّسة.

72 - **السيدة فاسكيس مونيوس** (المكسيك): قالت إن التعاون الوثيق مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان كان له أثر ملحوظ وكبير في المكسيك، بما في ذلك على نظامها الدستوري. وقالت إن المكسيك تمر بتحول عميق، حيث تعزز الحكومة احترام حقوق الإنسان بوصفها ركيزة أساسية لرؤيتها من أجل البلد. وأعربت عن انفتاح المكسيك للتدقيق الدولي وعن تصميمها على تعزيز جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان من خلال مناقشة صريحة والبحث عن أرضية مشتركة. وقالت إن وفد بلدها سيؤيد المبادرات المتخذة في سياق اللجنة الثالثة التي من شأنها أن تعزز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان وتنظر في احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة.

73 - **السيدة ديدريكس** (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها يؤيد البيان الذي أُدلي به باسم المجموعة الأفريقية. وذكرت أن جنوب أفريقيا تؤيد تماما مفهوم الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وتكاملها وترابطها وتعاضدها. وعلاوة على ذلك، فإن الحق في التنمية حق عالمي غير قابل للتصرف. وذكرت أن موقف وفد بلدها المبدئي إزاء مفهوم إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يسترشد بالاعتراف بأن الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان. وأعربت عن إيمان جنوب أفريقيا الراسخ بالتكامل بين التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

74 - **السيد روخيليس** (كولومبيا): قال إن إدماج الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في المدونة القانونية لبلده بنفس المركز الذي يتمتع به الدستور قد أتاح لكولومبيا وضع إطار مؤسسي متين لمواجهة التحديات وتصميم الاستجابات المناسبة. فعلى سبيل المثال، وضعت كولومبيا خطة عمل لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأنشأت وحدة مكرسة لتحديد مصير الأشخاص المبلغ عن اختفائهم؛ ووضعت استراتيجية لمعالجة مسألة الهجرة من فنزويلا تتماشى تماما مع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وأنشأت آليات لجمع المعلومات عن الاتجار بالأشخاص.

75 - وأضاف أنه مع استمرار الظروف التي تجبر الناس على مغادرة فنزويلا، ستستمر المخاطر التي تهدد الصحة العامة والمرافق الصحية، والضغوط على نظام التعليم العام، ونقص السكن والمأوى في كولومبيا وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية في الارتفاع. وقال إن بلده يدعو المجتمع الدولي إلى بذل مزيد من الجهود لمعالجة الأزمة العميقة التي تؤثر على الشعب الفنزويلي.

76 - **السيد تشوا** (سنغافورة): قال إن النهج الذي يتبعه بلده إزاء حقوق الإنسان قائم على أربعة مبادئ شاملة. أولا، تعتبر سنغافورة أن تأمين التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبها هو مفتاح إعمال حقوق الإنسان الواجبة له، وقد أدى هذا النهج إلى حصول البلد على مرتبة عالية في المقاييس العالمية لنتائج التنمية البشرية. ثانيا، تعتقد سنغافورة أن الحقوق الفردية تأتي مع مسؤوليات مقابلة لها. فبالنظر إلى النسيج الاجتماعي الحساس الذي نسجه شعبها بعناية فائقة، من المهم ألا يُساء استخدام الحريات الفردية إلى حد تمزيق الوئام الاجتماعي الجماعي الذي حققته سنغافورة بشق الأنفس. ثالثا، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أفضل وجه، ينبغي أن تكون الحكومات مسؤولة أمام شعوبها، وأن تمارس الحوكمة الرشيدة، وأن تدعم سيادة القانون. رابعا، تعتقد سنغافورة أنه لا يوجد نهج "واحد مناسب للجميع" إزاء حقوق الإنسان. فبالنظر إلى أن لكل بلد مجموعة فريدة من الظروف والأولويات والتحديات، يكون الأمر متروكا لكل بلد لتحديد أفضل ما يمكن عمله على الصعيد الوطني. واختتم قائلا إن من شأن فرض وجهة نظر أو أيديولوجية معينة على بلد آخر دون أن يكون مسؤولا أمام مواطنيه أن يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مسؤولة.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.